

تحويلات المصريين بالخارج تسجل زيادة بنسبة 40%

المصري في تلك المرحلة الصعبة والدقيقة التي يمر بها. ووجه رئيس مجلس الوزراء الشكر الى كل مواطني مصر المخلصين ممن قاموا بتحويل اموالهم الى البلاد مما كان له اكبر الاثر في مساندة الاقتصاد القومي.

واكد د.قنديل ان تلك اللفتة الرائعة انما تعكس الروح الاصيلية للشعب للعظيم والتي فجرتها وكشفت عنها ثورة يناير المجيدة.

نشطاء مصريون يشككون في أسباب «العفو» عن خيرت الشاطر وحسن مالك

سنوات النظام السابق الذي أسقطته ثورة 25 يناير 2011 بالإسجون لانتمائهما إلى جماعة الإخوان المسلمين المحظورة في حينه وقيام الشاطر بقيادة مجموعات مسلحة عرفت باسم ميليشيات الأزهر لتهديد السلم والأمن في البلاد.

شديدة على حياتهما على الرغم من أن الحالة الصحية لهما ليست بالخطورة الشديدة، ولا توجد أي علامات ظاهرة تدل على المرض الشديد الذي يستحقان بموجبه عفوًا صحيا ويتضح ذلك في النشاط الدائم لهما.

ورأت أن تقديم الشاطر لأوراقه للترشح لمنصب رئيس الجمهورية في الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي جرت في مايو ويونيو الفائتين بنفسه فضلا عن المؤتمرات التي يحضرها والسفريات العديدة إلى الخارج هو ومالك تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أنهم بحالة صحية جيدة. واعتبرت الجبهة أن الإفراج الصحي الصادر لصالح الشاطر ومالك قد صدر مخالفا للقانون بموجب المادة 36 من قانون تنظيم السجون وللمادة 486 من قانون الإجراءات الجنائية.

وكان خيرت الشاطر وحسن مالك حكم عليهما أواخر

القاهرة - ب.ب.ب. أي: شك نشطاء سياسيون في مصر امس بالعفو الصحي الذي حصل عليه قياديان بارزان بجماعة الإخوان المسلمين وأطلق سراحهما من السجن بموجبه.

وطالبت الجبهة الشعبية لمناهضة أخونة مصر في بيان النائب العام بتحويل م.خيرت الشاطر نائب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين وم.حسن مالك رجل الأعمال القيادي في الجماعة إلى الطب الشرعي لتحديد حقيقة حالتها الصحية ومدى استحقاقها لعفو صحي أطلق سراحهما بموجبه من السجن المصرية.

وأضافت الجبهة أن المجلس العسكري أصدر قرارا بالعفو الصحي عن خيرت الشاطر وحسن مالك لسوء حالتهما الصحية بنسب على طلبات مقدمة منهما تضمنت شرحا لخطورة حالتها الصحية وأن وجودهما بالسجن فيه خطورة



م.خيرت الشاطر

«فيتش»: نظام العملة الجديد

في مصر خطوة إيجابية في ظروف صعبة

يكون ايجابيا، السماح بتراجع العملة يمكن أن يعزز القدرة التنافسية ويشير إلى أن البنك المركزي لن يدافع عن العملة بأي ثمن». وقالت فيتش إن قدرة البنك المركزي على تغيير وتيرة العطاءات وحجمها يمنحه بعض السيطرة على سعر الصرف لخته «يجعل تدخلاته شفافة».

وقال البنك المركزي المصري ان الجنيه واصل التراجع امس في رابع عطاء للعملة الصعبة من البنك وانه باع 74.9 مليون دولار للبنوك وكان اقل سعر مقبول هو 6,3860 جنيهات للدولار.

رويتز: قالت مؤسسة فيتش للتصنيف الائتماني امس ان نظام العملة الجديد في مصر حقق مزيدا من الشفافية ودفع الجنيه لتراجع لخته ببرز نقصا شديدا في العملة الاجنبية.

وذكر تقرير للمؤسسة ان نجاح النظام الجديد يتطلب استعادة الثقة سريعا بدءا بالاتفاق على برنامج تمويل من صندوق النقد الدولي.

وقال التقرير «وجود سعر للمصرف اكثر امتثالا للسوق باستخدام نظام العطاءات الذي استحدثه البنك المركزي في 30 ديسمبر قد

قنديل: مكافحة الفساد وتحقيق العدالة على قمة أولويات الحكومة «الشورى» المصري يشكل لجنة لمتابعة المعتقلين بالإمارات



أحدى جلسات البورصة المصرية امس (أ.ف.ب)

للانطلاق الاقتصادي ان حكومته تقوم بعدة اجراءات لمكافحة الفساد واجتثاث جذوره منها تفعيل عمل الأجهزة الرقابية ومنحها الاستقلالية اللازمة لأداء دورها ومكافحة التهريب الذي يضيع أمولا طائلة على ميزانية الدولة.

وكانت المبادرة بدأت الأحد الماضي تحت شعار «لنتفق على ما يجمعنا» وتتضمن 7 محاور منها مكافحة الفساد.

وقال قنديل ان تسوية عقود الاستثمار لضمان استرداد حقوق الدولة سيبد نحو 20 مليار جنيهه (الدولار يساوي 3,35 جنيهات تقريبا) إلى الخزائن العامة مع نهاية العام المالي الحالي.

واضاف أن ترشيد دعم المواد البترولية والطاقة وإحكام الرقابة على الأسواق باتيان بنتائج ملموسة على الأرض فيما يخص الخبز والغاز وغيرهما من المواد المسلمة بالعمل على قلب انظمة الحكم في الخليج.

الى ذلك، أكد رئيس الوزراء المصري هشام قنديل امس أن مكافحة الفساد تعتبر من أكثر القضايا التي تأتي على قمة أولويات حكومته لافتا الى انها تعطي الأولوية القصوى لتحقيق العدالة الاجتماعية في البلاد.

وقال قنديل خلال افتتاح ندوة حول مكافحة الفساد تأتي في اطار مبادرة وطنية

«معلومات سرية حول أسرار الدفاع» الخاصة بالإمارات، بحسب صحيفة الخليج التي أكدت «وجود علاقات وثيقة بين تنظيم الإخوان المسلمين المصري وقيادات التنظيم السري في الإمارات» حيث عقدت لقاءات سرية» بين الطرفين.

وأكدت الصحيفة ان «تنظيم الإخوان المسلمين المصري في الإمارات قدم العديد من الدورات والمحاضرات لأعضاء التنظيم السري حول الانتخابات وطرق تغيير انظمة الحكم في الدول العربية».

وتعدن الحصول في الحال على تأكيد رسمي لهذه المعلومات والتوقيفات التي لم يحدد تاريخها.

والعام الماضي، أعلنت

عرض قانون انتخابات البرلمان على «الدستورية» خلال 15 يوما من إقرار الدستور الجديد

الحكومة والمؤسسات المدنية حتى تكون توصياتها صادرة من القوى الوطنية وقادة الفكر، وتستدير بها الحكومة في وضع خطة العام المقبل.

وقال رئيس الوزراء «نحن لا نستطيع النهوض بمصر من دون الانطلاق الاقتصادي، وتحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفساد»، مشيرا إلى أن الحكومة ستحصل على 20 مليار جنيه بنهاية العام المالي الحالي 2012 - 2013 من تسوية عقود الاستثمار.

القاهرة - أ.ش.أ: قال د.هشام قنديل رئيس مجلس الوزراء ان المرحلة الانتقالية ستنتهي تماما بمجرد انتهاء انتخابات مجلس النواب المقبلة، مشيرا إلى أنه سيتم عرض قانون انتخابات البرلمان على المحكمة الدستورية خلال 15 يوما من إقرار الدستور الجديد لمراجعتها.

جاء ذلك خلال مشاركة قنديل في ندوة مكافحة الفساد بالمبادرة الاقتصادية، التي عقدت امس، حيث وصف هذه المبادرة بأنها عبارة عن لقاءات وندوات بين

وزير العدل: قانون تنظيم حق التظاهر تتم دراسته حالياً

وأوضح ان وزارة العدل قامت بحصر جميع التشريعات التي في حاجة إلى التوافق مع الاتفاقيات الدولية، مشيرا إلى أن كثيرا من جرائم الفساد لم ترد في القوانين المصرية فضلا عن التدابير الرقابية اللازمة لها.

وشدد على ضرورة وضع ضوابط مكافحة الفساد بكل أشكاله والوانه وانماطه، موضحا ان اتفاقية الفساد نصت على أنه ليس موجودا فقط في المؤسسات الحكومية ولكن في القطاع الخاص أيضا.

ودعا إلى أن تكون المفوضية العليا للفساد المنصوص عليها في الدستور لها دور محوري في وضع إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، فضلا عن كونها نقطة اتصال بين مختلف الأجهزة لضمان وحدة الرؤى، موضحا ان هذه الاستراتيجية غير موجودة

تعديلات تسمح بمكافحة الفساد بصورة فعالة. من جانبه، كشف المستشار علاء مرسي نائب رئيس محكمة النقض ورئيس مجلس أمناء وحدة مكافحة غسيل الأموال، عن غياب أي تنسيق بين جميع الأجهزة الرقابية في مصر وهو ما كان له أثره على مكافحة غسيل الأموال، داعيا إلى ضرورة إتمام عملية التنسيق من خلال عملية مؤسسية منظمة، موضحا أن التنسيق يقوم حاليا على العلاقات الشخصية بين مختلف رؤساء الأجهزة فقط.

وأكد المستشار علاء مرسي نائب رئيس محكمة النقض أن مصر لا يوجد بها تقييم للتسييق من خلال عملية وحصر شامل عن الإجراءات التي قامت بها طبقا لاتفاقيات مكافحة الفساد منذ عام 2003، مشيرا إلى أن كثيرا من التشريعات المصرية تحتاج إلى تعديلات.

مقر الحكم. وتساءل: لماذا يتم إحياء ذكرى محمد محمود أمام وزارة الداخلية؟ مشيرا إلى ضرورة منع التظاهر أمام المحكمة الدستورية أو مدينة الإنتاج الإعلامي أو يمكن اشتراط مسافة لا تقل عن 500 متر عنها وهو ما يحدث في دول مثل إنجلترا وفرنسا.

وبالنسبة لحق الإضراب قال: إنه مكفول أيضا ولكن لايسد أن تتوقف عن أخذ راتب، فضلا عن عدم إجبار الغير على المشاركة في الإضراب.

وأوضح أن هناك عددا من القوانين التي تحتاج إلى تعديل حاليا، منها قانون جهاز المحاسبات ليسيطر ولايته.

ولفت إلى أن هناك عددا من مشروعات القوانين المطروحة على موقع الوزارة ل طرحها للحوار المجتمعي والاستفادة منها لإجراء

القاهرة - أ.ف.ب - كونا: شكل مجلس الشورى المصري لجنة لمتابعة مشكلة المصريين المعتقلين في الإمارات العربية المتحدة فيما أذان قيادي اخواني «الحملة الظالمة» التي يتعرض لها المصريون في هذا البلد.

ونقلت وسائل الإعلام المصرية امس عن رئيس مجلس الشورى احمد فهمي ان اللجنة «ستعمل على اطلاق سراح الأطباء المصريين المعتقلين في الإمارات العربية والتحقيق في أسباب اعتقالهم».

وقال المتحدث باسم جماعة الإخوان المسلمين محمود غزلان ان هناك «حملة طلائع» ضد المصريين في الإمارات.

وكان وفد مصري رفيع المستوى نقل الأربعة رسالة خطية من الرئيس محمد مرسي الى رئيس الإمارات الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان تسلمها نائبه الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، وذلك غداة نشر معلومات عن تفكيك خلية سرية في الإمارات تضم 10 من قادة جماعة الإخوان المسلمين المصرية.

وقالت وكالة انباء الإمارات الرسمية ان الوفد ضم مساعد الرئيس المصري للعلاقات الخارجية والتعاون الدولي عصام الحداد واللواء محمد راقت شحاتة رئيس جهاز المخابرات المصرية.

وجاءت الزيارة غداة اعلان صحيفة الخليج ان قوات الأمن الاماراتية ألقت القبض على شبكة مرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين المصرية كانت تجند مصريين مقيمين في الإمارات.

وبحسب الصحيفة، اعتقلت السلطات الاماراتية اكثر من 10 اشخاص «من قيادة تنظيم الإخوان المسلمين المصري»، كانوا «يعقدون اجتماعات سرية في مختلف مناطق الدولة، ويقومون بتجنيد ابناء العائلة المصرية في الإمارات للانضمام الى صفوف التنظيم».

كما أنهم «جمعوا أمولا طائلة وحولوها الى التنظيم الام في مصر بطرق غير مشروعة» وجمعوا

القاهرة - أ.ش.أ: أكد المستشار احمد مكي وزير العدل أن هناك قانونا لتنظيم حق التظاهر تتم دراسته حاليا، موضحا أنه حق لكل مواطن ولا يمكن منعه. وقال مكي - خلال ندوة المبادرة الوطنية للانطلاق الاقتصادي لمكافحة الفساد» التي عقدها مركز معلومات مجلس الوزراء امس-ان هناك بعض النقاط التنظيمية التي يراعيها القانون منها ضرورة إخطار وزارة الداخلية حتى تحمي المظاهرات.

وأوضح أن القانون سيضمن شروط فض المظاهرات أن تكون في حضور قاضي، فضلا عن أن منع التظاهر لن يكون إلا من خلال حكم محكمة. وأضاف مكي أن هناك شروطا عامة للتظاهر وهي موجودة في جميع الدول منها عدم التخريب أو التفسير فضلا عن ضرورة منع التظاهر أمام

فتح باب قيد المصريين في الخارج بقاعدة بيانات الناخبين اعتباراً من 8 الجاري

بقاعدة بيانات الناخبين اعتباراً من 8 الجاري

في قاعدة بيانات الناخبين المصريين المقيمين خارج جمهورية مصر العربية، فع اسم الناخب من قاعدة بيانات الناخبين داخل مصر، ولا يحق له الاقتراع إلا في المقر الذي سجل اسمه للتصويت به في الخارج.

وأوضحت اللجنة أنه يحق القيد بقاعدة بيانات الناخبين المصريين بالخارج لكل من هو متمتع بحق مباشرة الحقوق السياسية، ومقيد بقاعدة بيانات الناخبين، وأن يكون قد استخرج بطاقة رقم قومي، وأن يكون مقيما خارج جمهورية مصر

وأشار المستشار أبو المعاطي إلى أن عملية القيد ستكون وفقا للضوابط التي ينظمها هذا القرار، وأنه يمكن تعديلها القيد أكثر من مرة خلال الفترة المذكورة.

ووضح قرار اللجنة العليا للانتخابات برئاسة المستشار سمير أبو المعاطي رئيس محكمة استئناف القاهرة، الذي جاء بشأن تنظيم القيد بقاعدة بيانات الناخبين المصريين المقيمين في الخارج، بأنه يقصد بالقيد، تغيير مقر الانتخاب من داخل مصر إلى بعثة ديبلوماسية أو قنصلية مصرية بالخارج

القاهرة - أ.ش.أ: قررت اللجنة العليا للانتخابات المشرفة على انتخابات مجلس النواب (الشعب سبابا) المرتقب، برئاسة المستشار سمير أبو المعاطي رئيس اللجنة رئيس محكمة استئناف القاهرة، فتح باب قيد الناخبين المصريين المقيمين خارج جمهورية مصر العربية، بقاعدة بيانات الناخبين المصريين بالخارج في الفترة من 8 الجاري وحتى 18 فبراير المقبل أو حتى صدور قرار دعوة الناخبين للانتخابات مجلس النواب، أيهما أقرب.